المملكة العربية السعودية

هيئة حقوق الإنسان

التقرير السّنوي

2023

1444 - 1445هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة حقوق الإنسان
Human Rights Commission

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

حفظه الله

1 القسم التمهيدي:

1/1 تقديم

الحمـد لله رب العالمـين، والصـلاة والسـلام على خاتـم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، تحظى حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء – حفظهما الله – بعناية فائقة واهتمام كبير. كما تحظى الهيئة بذات القدر من الاهتمام منهما «حفظهما الله»، كونها تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. وهي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان. كما أنها الجهة المعنية بمراقبة حقوق الإنسان والتأكد من تنفيذ الجهات الحكومية للأنظمة والتشريعات ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

ويستعرض التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي 1445/1444هـ (2023م)، الدعم الذي تحظى به الهيئة من القيادة «وفقها الله»، والمنجزات والأعمال التي نفذتها في مجالات حقوق الإنسان خلال العام، ومشاركاتها الإقليمية والدولية بما يعزز حضور المملكة الدولي، وقرارات مجلس الهيئة وتقارير لجانها الدائمة وأعمالها ومنجزاتها.

كما يستعرض التقرير مشروعات الأنظمة والموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان التي شاركت الهيئة في دراستها مع الجهات الحكومية المعنية، والصكوك الإقليمية والدولية والموضوعات ذات الصلة التي أبدت المرئيات حيالها، ومتابعة تطبيق الجهات الحكومية ما يخصها من الصكوك التي أصبحت المملكة طرفاً فيها.

ويتناول التقرير جهود الهيئة التي بذلتها للتحقق من حماية حقوق الإنسان من خلال زيارات السجون ودور التوقيف، والجهات الحكومية ذات العلاقة، للتأكد من تنفيذها للأنظمة واللوائح السارية، ومراقبة تنفيذ الأنظمة والتشريعات. كما يوضح التقرير البيانات الخاصة بالشكاوى، والحالات التي رصدتها الهيئة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والمحاكمات التي تم حضورها للتأكد من حصول المتهمين على حقوقهم النظامية.

ويوضح التقرير جهود الهيئة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان، ونشر هذه الثقافة، من خلال البرامج والأنشطة والفعاليات والمواد التوعوية التي يتم نشرها. كما يستعرض تعاون الهيئة في مجال حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، حيث وقعت في هذا الإطار العديد من مذكرات التفاهم والتعاون مع عدة جهات في إطار حرصها على تعزيز الشراكة داخلياً في مجال حقوق الإنسان مع مختلف الجهات. وكذلك على المستوى الدولي إذ شهدت الهيئة عدداً من اللقاءات والزيارات المتبادلة والمشاركات الإقليمية والدولية.

وفي الختام تجدد الهيئة حرصها على العمل بعزم لتحقيق كافة التطلعات، وبلوغ أفضل المستويات في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، في ظل الدعم المباشر من مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين محمد بن سلمان بن عبد العزيز «حفظهما الله».

د. هلا بنت مزيد التويجري
رئيس هيئة حقوق الإنسان

1/2 التعريفات

التقرير	التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان
المجلس	مجلس هيئة حقوق الإنسان
الهيئة	هيئة حقوق الإنسان

1/3 جدول المحتويات والملاحق

أولاً : القسم التمهيدي 6

تقديم 6

التعريفات 7

جدول المحتويات والملاحق 8

الملخص التنفيذي 10

ثانياً: التقرير التفصيلي 12

المقدمة 12

التوجه الاستراتيجي 13

موجز الأداء 14

أبرز الأعمال والإنجازات 16

الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها 35

ثالثاً: نظرة عامة على الوضع الراهن 36

الهيكل التنظيمي 36

وضع القوى البشرية 37

اعتمادات الميزانية 38
رابعاً: الخاتمة 39
خامساً: الملاحق 40

1/4 الملخص التنفيذي

يوضح التقرير التوجيه الاستراتيجي للهيئة، وملخصاً لرؤيتها ورسالتها وقيمها وأهدافها، ويستعرض موجزاً لأدائها وإيضاحاً لمدى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة للهيئة، والتي بلغت نسبة (90.58%)، كما يستعرض أبرز الأعمال والإنجازات التي تحققت خلال العام، حيث تطرق التقرير للتكليفات والتوجيهات الواردة للهيئة والبالغ عددها (40) تكليفاً، كما رصد أعمال وإنجازات مجلس الهيئة، حيث ناقش المجلس (54) موضوعًا متعلقًا بأعمال الهيئة وأصدر (36) قرارًا وتوصية، كما عقدت لجان المجلس (217) اجتماعًا، وأعدت (104) تقارير و(315) دراسة.

وقد تضمن التقرير إيضاحاً لأهم الأعمال والإنجازات للجان الدائمة في الهيئة: اللجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واللجنة الدائمة المعنية بالردود، واللجنة الدائمة لإعداد مشروعات التقارير، وتناول أعمال الهيئة في دراسة الأنظمة ومشروعاتها، البالغة (16) نظاماً قائمًا ومشروع نظام، ودراسة عدد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان مع الجهات المختصة.

وفي مجال التعاون في تعزيز حقوق الإنسان أوضح التقرير عدد الزيارات واللقاءات التي عقدتها الهيئة والبالغة (89) لقاءً وزيارة، نتج عنها توقيع (7) مذكرات تفاهم داخلية وخارجية، كما أوضح أهم المشاركات الإقليمية والدولية البالغ عددها (39) مشاركة.

كما تطرق التقرير لجهود الهيئة في متابعة تطبيق الصكوك الدولية لحقوق الانسان التي انضمت لها المملكة، وإبداء الرأي حيالها، وإيضاحاً للمذكرات والتقارير والدراسات الفنية والموضوعية.

وفي مجال التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان فقد أوضح التقرير أعمال الهيئة في ذلك، من مشاركات مجتمعية وأنشطة توعوية، ومحاضرات وورش عمل وندوات وحلقات نقاش، بلغ عددها (320) مشاركة خلال العام، كما أوضح التقرير المواد الإعلامية التي قامت الهيئة بإنتاجها في هذا المجال.

واستعرض التقرير أعمال وانجازات الهيئة الإدارية والمالية والتقنية المتمثلة في إنجاز وتنفيذ العديد من برامج الهيئة وأنشطتها، وتطوير رأس المال البشري فيها، والشهادات التي حصلت عليها الهيئة في أعمالها.

وحول حماية حقوق الإنسان وتعزيزها أوضح التقرير معالجة الهيئة لعدد (7958) شكوى وبلاغ وتنفيذ (3549) زيارة إلى السجون، ودور التوقيف، ودور الملاحظة الاجتماعية، ومؤسسات رعاية الفتيات والجهات الحكومية والأهلية الأخرى، أكدت خلالها على ضرورة تنفيذ الأنظمة واللوائح السارية المتعلقة بحقوق الإنسان، ورصد الهيئة لعدد (171) حالة في مجالات حقوق الإنسان، وتقديم (3681) استشارة في مختلف مجالات حقوق الإنسان.

وأبرز التقرير عدداً من الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها، كما حدد التحديات التي تواجه الهيئة والدعم المطلوب لتخطيها.

كما تضمن التقرير إيضاحاً لهيكل الهيئة التنظيمي، ورصدًا لإجمالي عدد الموظفين فيها والبالغ عددهم (480) موظفاً وموظفة، منهم (324) موظفاً و(156) موظفة، إذ يبلغ إجمالي عدد الوظائف المعتمدة في الهيئة (577) وظيفة شغل منها (480) وظيفة فيما بلغ عدد الوظائف الشاغرة (97) وظيفة وتسعى الهيئة لشغلها بما يحقق لها القيام بأهدافها ودورها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان حيث تعمل على تنفيذ برامج لاستقطاب الكفاءات البشرية، وخاصة للإدارات المستحدثة، وذلك وفق تعليمات الميزانية، والتي منها تحقيق النسبة المستهدفة لتمكين المرأة في القطاع الحكومي، مع التنويه بأن شغل الوظائف الشاغرة خاضع لأطر العمل المعتمدة مع وزارة المالية لكل عام مالي.

2 التقرير التفصيلي:

2/1 المقدمة

تهدف هيئة حقوق الإنسان بناءً على ما نص عليه تنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 207 وتاريخ 8 / 8 / 1426هـ، والمعدّل بقراري مجلس الوزراء رقم 237 وتاريخ 5/ 6 / 1437 هـ، ورقم 620 وتاريخ 1444/9/6هـ، إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. وهي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان. وللهيئة في ضوء هدفها العام العديد من الاختصاصات، من أبرزها: زيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص، ورفع تقارير عنها إلى الملك، وتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها، والموافقة على إقامة دعاوى حقوق الإنسان والرد عليها، والتأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية لأنظمة ولوائح حقوق الإنسان السارية، والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة والتي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان.

وأُعد هذا التقرير إنفاذاً لما قضت به المادة (29) من نظام مجلس الوزراء، والتي تقضي بأن: (على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يوم من بداية كل سنة مالية تقريراً عما حققته من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها) ووفقاً لما نصت عليه المادة (الخامسة/10) من تنظيم الهيئة، المتضمنة أن من اختصاصات مجلس الهيئة الموافقة على التقرير السنوي عن أعمال الهيئة ورفعه إلى الملك. وقد روعي في إعداده دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 233 وتاريخ 18 / 4 / 1443هـ، وتم إتّباع اسلوب الوصف والتحليل في إعداد هذا التقرير من خلال رصد وتحليل البيانات والمعلومات بغرض التوصل إلى نتائج محددة ورصد الصعوبات والتحديات.

2/2 التوجه الاستراتيجي

اعتمد مجلس هيئة حقوق الإنسان الخطة الاستراتيجية لهيئة حقوق الإنسان (2022-2026م).

الرؤية:

الريادة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

الرسالة:

حماية حقوق الإنسان في جميع المجالات وتعزيز دورها في التنمية المستدامة، من خلال تطبيق المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان وإيجاد شراكات فاعلة ورفع الوعي بها والعمل على مراقبة تطبيقها.

القيم:

الاستقلالية	الشفافية	الابتكار والإبداع
العدالة	المساءلة	المشاركة

الأهداف

- دعم تطوير الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان ومراقبة تطبيق معايير حقوق الإنسان.
- بناء نموذج تنظيمي مؤسسي يعزز القدرات الأدائية الإدارية.
- إقامة شراكات فاعلة وتنمية الوعي بحقوق الإنسان.
- التحول الرقمي لجميع أعمال الهيئة.
- تنمية رأس المال البشري في الهيئة.

تعمل الهيئة على تطوير استراتيجية وخطة وطنية، وفقاً لتوجهات وتطلعات القيادة الرشيدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، من خلال وضع رؤية ورسالة طموحة، وأهداف استراتيجية طويلة المدى تسهم في إبراز جهود المملكة بمجالات حقوق الإنسان والارتقاء به، ومواكبة لما تشهده المملكة من تطور على كافة الأصعدة في المجالات السياحية والثقافية والرياضية والترفيهية، لتعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن حقوق الإنسان في المملكة، وتعزيز دورها في معالجة قضايا حقوق الإنسان والإسهام في تعزيز تطبيق معايير حقوق الإنسان والممارسات الدولية الجيدة في جميع الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية.

2/3 موجز الأداء

تسعى هيئة حقوق الإنسان لرفع مستوى أدائها وتقويم أعمالها على جميع الأصعدة ومن أهم مقومات رفع الأداء قياسه عبر مؤشرات الأداء الرئيسة.

1/3/2 التقييم السنوي لمؤشرات الأداء الرئيسة للجهة:

نتيجة الهيئة لقياس التحول الرقمي 2023م (القياس الحادي عشر)

سعت الهيئة لرفع تقييمها في قياس التحول الرقمي الذي يهدف إلى المساهمة في تطوير الحكومة الرقمية بالمملكة بما يتوافق مع التوجهات العالمية في التحول الرقمي، وحصلت الهيئة في ذلك على 72.03 % بنسبة تحسن بلغت 1.62 % عن العام الماضي وفق التالي:

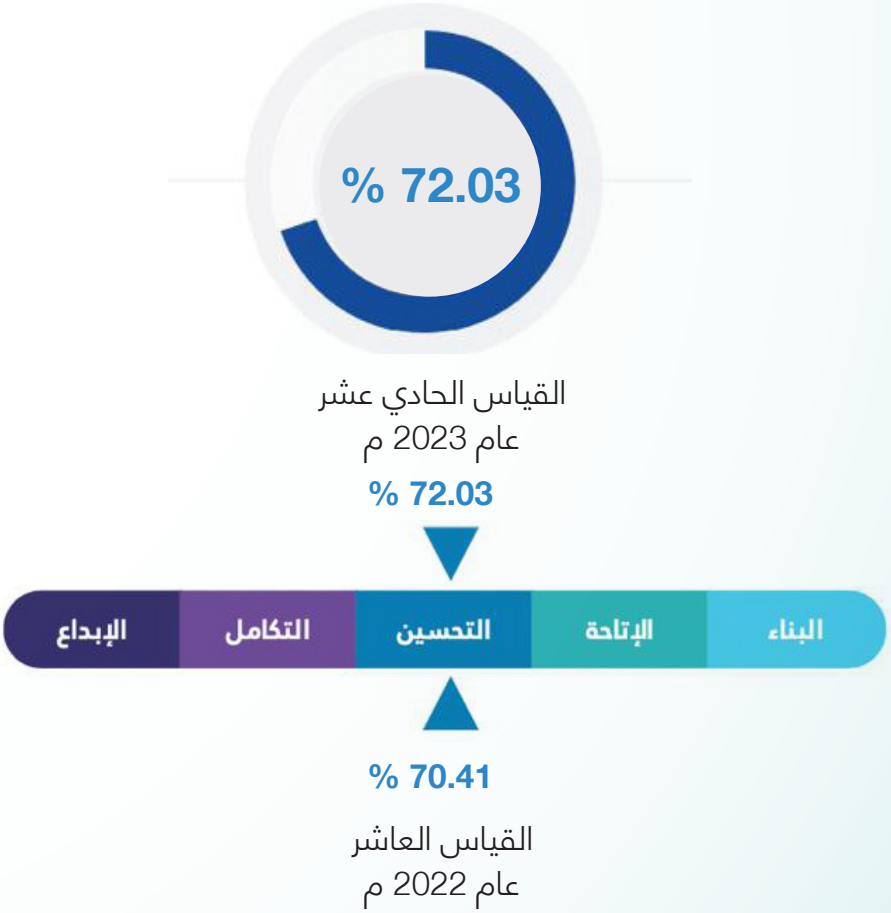

2/3/2 المؤشرات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان وترتيب المملكة وفقاً للمؤشر الدولي:

تقوم الهيئة حالياً بالعمل على حصر وتحليل المؤشرات الدولية ذوات الصلة بحقوق الإنسان وفقاً للتكليف رقم 54834 وتاريخ 1440/9/27هـ والذي سيسهم في وضع معايير للمؤشرات الدولية المعترف بها دولياً والتي تتماشى مع المبادئ الأساسية للمملكة، لتحديد الفجوات وفرص التحسين الممكنة، ووضع تصور وآلية للمساهمة في تحسين ترتيب المملكة في تلك المؤشرات وسيتم الرفع بها للمقام الكريم.

3/3/2 مدى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة من الهيئة:

الخدمات الإلكترونية:

الخدمة	عدد الطلبات	نسبة رضا المستفيد
تقديم شكوى أو بلاغ	9371	% 88,94
طلب دعم أو مشورة	3681	% 89,17
الخدمات الإلكترونية الأخرى	699	% 93,63

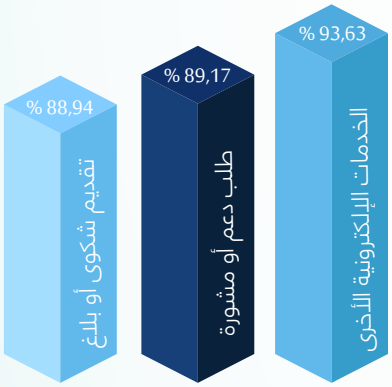

نسبة رضا المستفيد

الاتصالات الهاتفية:

عدد المكالمات المستلمة	نسبة رضا المستفيد
40727	% 94,30

نسبة رضا المستفيد

2/4 أبرز الأعمال والإنجازات

1/4/2 التكليفات والتوجيهات

التكليفات والتوجيهات الواردة للهيئة خلال العام المالي 1444-1445هـ (2023م) والتي بلغ عددها (40) تكليفًا تضمنت التنسيق مع جهات، وإبداء مرئيات، وتحديث مشروعات، وتشكيل لجان، والإفادة بمرئيات، وغيرها.

2/4/2 أعمال وإنجازات الهيئة التشغيلية والرأسمالية خلال العام المالي 1444-1445هـ:

1/2/4/2 أعمال وإنجازات مجلس الهيئة

عقد المجلس (12) جلسة، ناقش فيها (54) موضوعاً متعلقاً بأعمال الهيئة، وأصدر (36) قراراً وتوصية، **منها:**

- الموافقة على الحساب الختامي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي 1444/1443هـ (2022م).
- الموافقة على اعتماد مشروع الهيكل والدليل التنظيمي للهيئة.
- اعتماد مشروع تقرير المملكة الخاص بالجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل الـ(UPR).
- الموافقة على تسمية رؤساء اللجان الدائمة في المجلس ونوابهم.
- الموافقة على خطة عمل اللجان الدائمة للمجلس.
- الموافقة على اللائحة الإدارية الموحدة وسلم الرواتب والمزايا لموظفي الهيئة.
- الموافقة على مشروع تعديل نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.
- مناقشة استراتيجية هيئة حقوق الإنسان.

شارك أعضاء المجلس في (10) لجان خارج الهيئة وهي:

م	موضوع اللجنة	طبيعة اللجنة	
		دائمة	مؤقتة
1	اللجنة الاستشارية للطفولة بمجلس شؤون الأسرة	√	
2	لجنة التنمية المستدامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط	√	
3	اللجنة الاستشارية لكبار السن بمجلس شؤون الأسرة	√	
4	اللجنة الاستشارية الدائمة لمركز التوازن بين الجنسين	√	
5	اللجنة الاستشارية للمرأة بمجلس شؤون الأسرة	√	
6	المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية	√	
7	لجنة وطنية دائمة للأخلاقيات الصحية بالمجلس الصحي السعودي	√	
8	لجنة وطنية للأخلاقيات الحيوية بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	√	
9	مجلس المراقبة العامة للرعاية الصحية النفسية	√	
10	مجلس هيئة الهلال الأحمر السعودي	√	

كما قام أعضاء المجلس بإجراء زيارات تفقدية لفروع الهيئة بمختلف مناطق المملكة

2/2/4/2 لجان المجلس

- لجنة الحق في القضاء والعدالة الجنائية
- لجنة الحقوق المدنية والسياسية
- لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- لجنة حقوق الطفل
- لجنة حقوق المرأة

بلغ عدد الاجتماعات التي عقدتها لجان المجلس

217 اجتماعاً

بلغ عدد التقارير

104 تقارير

أجرت لجان مجلس الهيئة عدد

315 دراسة في مجال حقوق الإنسان، منها

- إعداد خطة لحضور جلسات المحاكمات.
- إعداد خطة زيارة الجهات المعنية بالعدالة الجنائية.
- دراسة عدد من المصطلحات عن حقوق الإنسان.
- دراسة تقرير مؤتمر العدالة التصالحية.
- إبداء الرأي حيال أبرز الإنجازات والتطورات للمملكة في مجال حقوق الإنسان.
- دراسة مسودة مشروع تقرير حالة حقوق الإنسان.
- دراسة تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (207) وتاريخ 8/ 8/ 1426هـ، والمعدل بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (237) وتاريخ 5/ 6/ 1437هـ.
- دراسة وضع ذوي الإعاقة الشديدة في مراكز التأهيل من حيث حاجتهم لعناية طبية متخصصة وتحت المتابعة.
- دراسة مسودة مذكرة تعاون بين الهيئة ومركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة.
- دراسة حول وقوف العامة في المواقف المخصصة للأشخاص ذوي الاعاقة.
- دراسة تحديث مذكرة التعاون التي عقدت بين هيئة حقوق الإنسان و الهيئة السعودية للمحامين.
- دراسة الدليل الاسترشادي لمصلحة الطفل الفضلى، وتحديد البيانات الإحصائية اللازم ادراجها في مؤشر حقوق الطفل.
- إبداء المرئيات لدراسة وطنية حول جهود المملكة العربية السعودية في ملف الحماية من الإيذاء.
- إبداء المرئيات حول برنامج أجيال 2030 للزيارات المدرسية.
- دراسة تقرير المحددات الإحصائية الخاصة بمؤشر حقوق الطفل.
- مراجعة الأنظمة والتشريعات الوطنية في الإعلام المرئي والمسموع بما يتعلق بحقوق الطفل والمرأة.
- دراسة مقترح تعديل نص المادة (97) من نظام العمل.
- استكمال دراسة للمادة (46) من نظام التنفيذ (الضمانات العدلية).
- إبداء المرئيات حيال بنود الاجتماع (الرابع عشر) لأصحاب المعالي والسعـــادة رؤســـاء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج بتاريخ 1444/11/5هـ.
- إبداء المرئيات حيال (مشروع بناء مؤشر تمكين المرأة في بيئة العمل).
- إعداد دراسة حول موضوع (السعوديات المتزوجات من غير السعوديين، الآثار المترتبة على ذلك).

3/2/4/2 أعمال وإنجازات اللجان الدائمة في الهيئة

1/3/2/4/2 لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص:

أُنشئت لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (244) وتاريخ 20/ 7/ 1430هـ، القاضي بالموافقة على تشكيل لجنة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان ومن أبرز أعمالها خلال العام:

- إعداد تقرير جهود المملكة في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص لعام 2023م، وكانت نتيجته المحافظة على تصنيف المملكة المتقدم في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المتعلق بالاتجار بالأشخاص 2023م.
- إطلاق حملة وطنية توعوية في جميع مناطق المملكة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص تحت شعار الوصول لكل ضحية اتجار بالأشخاص، وذلك لزيادة الوعي بصور جرائم الاتجار بالأشخاص.
- تفعيل أسبوع التوعية بمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في وسائل الإعلام الرقمية إنفاذاً لتوصية المنتدى الحكومي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في منطقة الشرق الأوسط الذي استضافته المملكة عام 2021م
- توقيع مذكرة تفاهم في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص مع وزارة العمل القطرية ممثلة باللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وذلك على هامش المنتدى الحكومي الرابع لمكافحة الاتجار بالأشخاص في منطقة الشرق الأوسط.
- اعتماد خطة العمل الوطنية للجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص (2024- 2027) م
- بلغ عدد اجتماعات اللجنة (**7**) اجتماعات، تم خلالها دراسة عدد من الموضوعات، وإنجاز عدد من المهام.
- المشاركة في (**16**) لجنة لدراسة بعض الموضوعات التي تقع ضمن اختصاصها.
- تنظيم عدد (**25**) برنامجاً متخصصاً لتعزيز القدرات الوطنية بالتعاون مع المنظمات الدولية استهدفت عدداً من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، استفاد منها (**2390**) متدرباً.

2/3/2/4/2 اللجنة الدائمة المعنية بالردود:

أُنشئت اللجنة الدائمة المعنية بالردود بناءً على الأمر السامي الكريم رقم (2755 / م ب) وتاريخ 27/ 3/1431هـ، القاضي بتكوين لجنة دائمة في هيئة حقوق الإنسان معنية بالردود، وتختص بالرد على الادعاءات التي ترد من آليات الأمم المتحدة المختلفة، وما قد يثار من ادعاءات ومزاعم بشأن حقوق الإنسان ومن أبرز أعمالها خلال العام:

- بلغ عدد اجتماعات اللجنة (68) اجتماعاً، دُرس خلالها عدد من الموضوعات والحالات الفردية، وإنجاز عدد من المهام، وإعداد (77) محضراً حيث تم الرد على عدد (203) حالات فردية، وعدد (10) موضوعات عامة.
- التعاون مع جميع آليات الأمم المتحدة المختلفة لحقوق الإنسان والرد على استفساراتها وطلباتها في الأوقات المحددة بشأن الحالات الفردية، مما نتج عن ذلك إثبات تعاون المملكة مع آليات الأمم المتحدة بالرد على رسائل أصحاب الولايات المواضيعيه بشأن الحالات الفردية، وغيرها من الآليات، وتوقف أصحاب الولايات عن متابعة أغلب الحالات التي سبق تقديم ردود عليها باعتبار أن المعلومات والردود التي قدمتها المملكة كافية، ولا تستدعي متابعتها، كما أبدى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي الشكر للمملكة على تقديمها لمعلومات عن الحالات الفردية المزعوم اختفاؤها قسرياً موضحة بناءً على هذه المعلومات.
- بناءً على التوجيهات الكريمة تمت إحالة عدد من الموضوعات للجنة الدائمة المعنية بالردود، ثم صدرت توجيهات كريمة بالموافقة على عدد من محاضر الرد التي أعدتها اللجنة بشأن عدد من الموضوعات والحالات الفردية.
- ورود عدة استفسارات من جهات حكومية بخصوص موضوعات تتعلق بحالات فردية تخرج عن اختصاص اللجنة الدائمة المعنية بالردود، فقامت أمانة اللجنة بإعداد ردود على هذا الحالات وتزويد الجهات المعنية بها.
- شاركت أمانة اللجنة في عدد (7) لجان خارجية لدراسة بعض الموضوعات التي تقع ضمن اختصاصها.

3/3/2/4/2 اللجنة الدائمة لإعداد مشروعات التقارير

أُنشئت اللجنة الدائمة لإعداد مشروعات التقارير الخاصة بالمملكة والمتصلة باتفاقيات حقوق الإنسان بناءً على الأمر السامي الكريم رقم (13084) وتاريخ 1436/3/27هـ، وتختص بجميع ما يتصل بإعداد مشروعات التقارير الخاصة بالمملكة والمتصلة باتفاقيات حقوق الإنسان. ومن أبرز أعمالها خلال العام:

- بلغ عدد اجتماعات اللجنة (10) اجتماعات، تم خلالها دراسة عدد من الموضوعات، وإنجاز عدد من المهام.
- دراسة واعتماد تقرير المملكة الدوري (الخامس) الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- دراسة واعتماد تقرير المملكة الخاص بالجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل.
- إعداد مشروع الإجابة على قائمة الأسئلة الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب.
- المشاركة ضمن وفد المملكة لمناقشة تقرير المملكة الخاص بالميثاق العربي لحقوق الإنسان في القاهرة.

4/2/4/2 أعمال وإنجازات الهيئة في مجال تعزيز حقوق الإنسان:

1/4/2/4/2 دراسة الأنظمة ومشروعاتها:

- نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.
- نظام الأحوال الشخصية.
- نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مشروع نظام الحصول على المعلومات.
- مشروع نظام حماية المبلغين والشهود والخبراء والضحايا.
- مشروع اللائحة التنظيمية للبرامج الاجتماعية والمهنية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومشروع اللائحة التنظيمية للمنشآت الاجتماعية غير الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة.

2/4/2/4/2 دراسة موضوعات تتعلق بحقوق الإنسان مع الجهات المختصة:

- تقرير نتائج مشاركة المملكة في الدورة (38) لمجلس وزراء العدل العرب.
- مشروع التقرير الدوري (الخامس) للمملكة الخاص باتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة.
- تحديد المؤشرات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان واتخاذ ما يلزم حيالها.
- التقرير الدوري الأول للمملكة الخاص بالميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- مشاركة المملكة في مؤتمر الأمم المتحدة (الخامس) المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد بمدينة الدوحة خلال المدة13-1444/8/17هـ.
- تقرير مشاركة مجلس شؤون الأسرة في الاجتماع الوزاري للجنة المرأة العربية في الدورة (42).
- نتائج مشاركة وفد المملكة في الدورة الـ(52) لمجلس حقوق الإنسان.
- نتائج الاجتماع الوزاري لأصحاب السمو المعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ(156) المنعقد بتاريخ 1444/11/22هـ.
- نتائج مشاركة مجلس شؤون الأسرة في أعمال المؤتمر العربي(السادس) رفيع المستوى لحقوق الطفل.
- التقرير السنوي لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للعام المالي (1444/1443هـ) والمرئيات حيال ما ورد في قرار مجلس الشورى حياله.
- تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) لعام (2023) م حول الفجوة العالمية بين الجنسين.

5/2/4/2 أعمال وانجازات الهيئة في مجال التعاون في حقوق الإنسان:

1/5/2/4/2 بلغ عدد الزيارات واللقاءات التي عقدتها الهيئة مع ممثلي الجهات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية (89) لقاء وزيارة، كما تم توقيع (7) مذكرات تفاهم وتعاون بين الهيئة والجهات التالية:

وزارة التعليم

برنامج الأمان الأسري الوطني

اللجنة الوطنية لرعاية السجناء (تراحم)

المجلس التنسيقي لمراكز البحوث الاجتماعية

النيابة العامة

وزارة العمل بدولة قطر

برنامج جودة الحياة

2/5/2/4/2 تمثيل المملكة في المؤتمرات والفعاليات الإقليمية والدولية:

بلغ عدد المشاركات الإقليمية والدولية خلال العام 2023م

المؤتمرات	الجلسات والاجتماعات	ورش العمل والدورات التدريبية	الزيارات والمناسبات
13	17	2	7

ومن أهم المشاركات الإقليمية والدولية:

- المشاركة في الدورة العادية الـ (51) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في المملكة المغربية.
- المشاركة في اجتماع فريق الخبراء الحكوميين العرب مفتوح العضوية المعني بوضع المبادئ التنفيذية للاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان في مقر الأمانة العامة في جمهورية مصر العربية.
- زيارة وفد من الهيئة برئاسة معالي رئيسها لمملكة هولندا.
- المشاركة في اجتماع إقليمي حول تنفيذ الإستراتيجية العربية للوقاية والاستجابة لمناهضة كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات - جامعة الدول العربية في المملكة الأردنية الهاشمية.
- المشاركة في ورشة عمل حول انعدام الجنسية في المعهد الدولي للقانون الإنساني في جمهورية إيطاليا.
- المشاركة في دورة بعنوان: (الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان) بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في دولة قطر.
- المشاركة في المؤتمر الدولي «حماية الأطفال في النزاعات المسلحة-مستقبلنا المشترك» في مملكة النرويج.
- المشاركة في الدورة الـ (53) لمجلس حقوق الإنسان في سويسرا.
- المشاركة في الدورة الـ (52) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان لدى جامعة الدول العربية في جمهورية مصر العربية.
- المشاركة في الاجتماع المشترك بين المسؤولين في حقوق الإنسان في المملكة ومجلس وزراء الداخلية العرب في جمهورية تونس.
- المشاركة في المؤتمر الدولي «تأثير النشاط على الحق في بيئة صحية وملائمة: الممارسات الفضلى والتحديات والحلول في مملكة البحرين.
- المشاركة مع الفريق المشترك لدى وزارة الدفاع في الدورة الـ(54) لمجلس حقوق الإنسان في سويسرا.
- زيارة وفد من الهيئة برئاسة معالي رئيسها للمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية.
- زيارة وفد من الهيئة برئاسة معالي رئيسها لجمهورية الجزائر.
- المشاركة في مؤتمر «فعالية أمناء التظلمات في العمل المؤسسي ودورهم في تعزيز حقوق الإنسان» في مملكة البحرين.
- زيارة معالي نائب رئيس الهيئة لجمهورية الصين الشعبية للمشاركة في ندوة للاحتفال بالذكرى (75) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- مشاركة معالي رئيس الهيئة بالاحتفال بالذكرى السنوية الـــ(75) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سويسرا.
- المشاركة في ملتقى مؤسسات حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عُمان.
- المشاركة في فعالية الاطلاق الرسمي للخطة العربية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان بين النص والتطبيق في المملكة المغربية.
- المشاركة في المنتدى الحكومي الرابع لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في الشرق الأوسط في دولة قطر.
- المشاركة في الجلسة الثانية للحوار العالمي حول الهجرة لعام 2023م في جنيف.
- رئاسة معالي رئيس الهيئة لوفد المملكة لمناقشة تقرير المملكة في الميثاق العربي في جمهورية مصر العربية.

3/5/2/4/2 متابعة تطبيق الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة:

- متابعة تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، والكتابة للجهات ذات العلاقة، لتزويد الهيئة بمعلومات حول تنفيذ أحكام الاتفاقية.
- متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل بجمع ورصد المعلومات المتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقية، والتوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل، ويجري العمل على إعداد التقرير الخاص بالاتفاقية.
- متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل استعداداً لمناقشة تقرير المملكة الرابع الخاص بالاستعراض الدوري الشامل (الجولة الرابعة).
- المشاركة في اللجان الحكومية المشتركة التي تدرس عدداً من الأنظمة القائمة ومشروعات الأنظمة وفريق الدعم المنشأ في الهيئة، والعمل على ضمان انسجام الأحكام الواردة فيها مع التزامات المملكة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان.

4/5/2/4/2 إبداء الرأي في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان:

- إعداد دراسة مشروع الصك الدولي الملزم قانوناً بشأن حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال.

5/5/2/4/2 المذكرات والدراسات الفنية والموضوعية التي أعدتها الهيئة:

- (**82**) مذكرة فنية تضمنت أبرز التطورات والإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، وعدد من المذكرات المفاهيمية، بالإضافة إلى عدد من الدراسات الفنية والموضوعية في مجال حقوق الإنسان.
- الوثائق المتعلقة بترشح المملكة لعضوية لجنة مناهضة التعذيب، وعضوية لجنة الطفل، وعضوية اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، ضمن الفريق المعني بهذا الشأن.
- التعهدات الطوعية لتقديمها في الذكرى (**75**) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- تقرير الاستعراض الطوعي الخاص بالهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.
- الوثائق الخاصة بترشح المملكة لعضوية مجلس حقوق الإنسان.
- دراسة فنية عن آلية الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان وأصحاب الولايات المواضيعيه.
- تقرير بعنوان: «جهود دول مجلس التعاون الخليجي في دعم وحماية كيان الأسرة» بالتنسيق مع عدد من الجهات ذات العلاقة.

6/5/2/4/2 التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان والرد على التقارير الدولية:

أ التقارير المقدمة من الهيئة المتعلقة بحقوق الإنسان

- تقرير المملكة الجامع لتقريريها (العاشر والحادي عشر) الخاص بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وهو تقرير دوري يقدم إنفاذاً لالتزام المملكة بموجب الفقرة (1) من المادة (9) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي انضمت لها المملكة بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/12 وتاريخ 1418/4/16هـ.
- تقرير المملكة (الخامس) الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهو تقرير دوري يقدم إنفاذاً لالتزام المملكة بموجب المادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي انضمت إليها المملكة بموجب المرسوم الملكي رقم م/25 وتاريخ 1421/5/28هـ.
- تقرير المملكة الخاص بالميثاق العربي لحقوق الإنسان وهو تقرير دوري يقدم إنفاذاً لالتزام المملكة بموجب المادة (48) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي انضمت إليه المملكة بموجب المرسوم الملكي رقم م/19 وتاريخ 1430/3/27هـ.
- التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل (الجولة الرابعة) وهو تقرير دوري يقدم إنفاذاً لقرار الجمعية العامة رقم 251/60، وقرارات مجلس حقوق الإنسان رقم 1/5، ورقم 21/16، ورقم 119/17. ويرصد التقرير التقدم المحرز في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

6/2/4/2 أعمال وإنجازات الهيئة في مجال التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان:

أعمال وانجازات الهيئة في مجال التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان خلال العام 2023م				
المشاركات المجتمعية	الأنشطة والفعاليات التوعوية	المحاضرات	ورش العمل والدورات التدريبية	الندوات وحلقات النقاش
73	126	53	35	33

أهم أعمال وانجازات الهيئة في مجال التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان:

حرصت الهيئة على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها من خلال إقامة العديد من الندوات وحلقات النقاش والجلسات الحوارية والبرامج التدريبية وورش العمل والعديد من المواد الإعلامية والأفلام المرئية، والتي جاءت على النحو التالي:

أ الندوات وحلقات النقاش والجلسات الحوارية

- ندوة بعنوان: «حقوق وواجبات رعاة المواشي».
- جلسة حوارية بعنوان: «المرأة تمكين وإنجاز».
- حلقة نقاش بعنوان: «القضاء على التمييز العنصري بين الممارسات والتشريعات».
- حلقة نقاش بعنوان: «المدارس الصديقة للأطفال».
- ندوة بعنوان: «أخلاقيات الرعاية».
- جلسة حوارية بعنوان: «معايير وآليات حقوق الإنسان الدولية والوطنية».
- جلسة حوارية بعنوان: «أهمية النشاط البحثي والإعلامي في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص».
- ندوة بعنوان: «كبار السن... عناية ورعاية».
- جلسة حوارية بعنوان: «إصلاحات من أجل مستقبل أفضل» بالتعاون مع الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي.
- جلسة حوارية ومعرض مصاحب بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة.

ب البرامج التدريبية وورش العمل

- ورشة عمل بعنوان: «نشر ثقافة حقوق الإنسان وآليات تنفيذه» بمراحلها الأولى والثانية والثالثة.
- ورشتي عمل بعنوان: «التحقيق الجنائي في حالات الاتجار بالأشخاص» لأصحاب الفضيلة القضاة من المحاكم الجزائية والعمالية وأعضاء نيابة الاتجار بالأشخاص.
- ورشة عمل بعنوان: «حماية الطفل مسؤولية مشتركة».

- ورشة عمل بعنوان: «فاعلية القوانين والسياسات في مكافحة كافة أشكال التمييز».
- دورتين تدريبيتين بعنوان: «إجراءات التعرف وحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص « للدبلوماسيين السعوديين بالخارج بما في ذلك الملحقين العماليين، وللعاملين في السلك الدبلوماسي داخل المملكة من سفارات الدول المصدرة للعمالية.
- ورشة عمل بعنوان: «إعداد التقارير الصحفية حول حالات الاتجار بالأشخاص للصحفيين ومحرري المواقع الإلكترونية».
- برنامج تدريبي بعنوان: «إجراءات البحث والتحري وجمع الأدلة والمعاينة والتحقيق لرجال الضبط الجنائي في حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين».
- برنامج تدريبي عن آليات الإجراءات الخاصة في المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- برنامجين تدريبيين للمعنيين في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال حقوق الإنسان بعنوان: «تعزيز فعالية القوانين والسياسات في مكافحة كافة أشكال التمييز» و « التنسيق الوطني والإقليمي لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص».
- ورشتي عمل حول الاستعراض الدوري الشامل والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمراجعات الوطنية.
- برنامج تدريبي لإعداد المدربين حول تعزيز فعالية القوانين والسياسات المتبعة في مكافحة كافة أشكال التمييز.
- ورشة عمل حول التصنيف الدولي للبيانات الإدارية الخاصة بالاتجار بالأشخاص (ICS-TIP).

ج المواد الإعلامية :

- إنتاج أكثر من (400) مادة إعلامية إخبارية وتوعوية.
- نشر أكثر من (780) مادة إعلامية إخبارية وتوعوية على مختلف منصات التواصل الاجتماعي.
- إنتاج ونشر أكثر من (90) خبر صحفي.
- إطلاق حملة توعوية ميدانية وإعلامية موسعة بمناسبة اليوم العالمي للطفل.
- إطلاق حملة توعوية ميدانية وإعلامية موسعة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
- إنتاج فيلم مرئي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.
- إنتاج فيلم مرئي بمناسبة اليوم العالمي للبيئة.
- إنتاج فيلم مرئي بمناسبة يوم عرفة.
- إنتاج فيلم مرئي بمناسبة اليوم الوطني السعودي.
- إنتاج فيلم مرئي بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان.
- إصدار ملف رصد إعلامي يومي للمواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان محلياً ودولياً.

7/2/4/2 أعمال وانجازات الهيئة الإدارية والمالية والتقنية:

تم إنجاز وتنفيذ العديد من برامج الهيئة وأنشطتها، وجاءت على النحو التالي:

- إعداد وتنفيذ الخطة التنفيذية لتصنيف البيانات وحرية المعلومات لعام 2024م.
- تطبيق ضوابط ومواصفات إدارة البيانات الوطنية وحوكمتها وحماية البيانات الشخصية.
- تقييم جاهزية موقع الهيئة الإلكتروني بحسب متطلبات المؤشرات في الأمم المتحدة لتطور الحكومة الرقمية بنسبة (99.33%).
- حصول الهيئة على المستوى الثالث والأعلى في مستويات معايير المنظمة الدولية (AAA) لمعايير سهولة الوصول التقني لذوي الإعاقة من اتحاد الشبكة العالمية (W3C).
- بلغ عدد المتطوعين لدى الهيئة (184) متطوعاً بواقع (1140) ساعة تطوعية.
- تفعيل وتشغيل مركز الدفاع الأمني (CDC) المعني بجمع وتحليل المعلومات والبحث عن التهديدات غير المكتشفة بصفة مستمرة واستخدام كافة التدابير الدفاعية والوقائية لحماية المعلومات والأنظمة والشبكات، مما يسهم بدعم عمليات اتخاذ القرار في الأمن السيبراني.
- تفعيل دور التحليل الجنائي والاستجابة للحوادث الفوري، بالمراقبة والمتابعة المستمرة للتهديدات الأمنية والاستجابة لها لحماية أنظمة وشبكات تقنية المعلومات.
- تفعيل الشراكات مع وزارة التعليم، وبرنامج جودة الحياة، وبرنامج الأمان الأسري، وجمعية تراحم.
- التحول المحاسبي من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق.
- زيادة اعتمادات ميزانية الهيئة بما يقارب (36.22%).
- إعداد ميثاق المراجعة واعتماده من صاحب الصلاحية.
- إطلاق نظام تقني لحفظ وأرشفة الوثائق، وأرشفة وثائق الهيئة إلكترونياً وفهرستها وتصنيفها، مما يسهل عملية استرجاعها واتاحتها للمستفيدين، وربط النظام بالأنظمة الأخرى في الهيئة ليكون ذاكرة مؤسسية للهيئة.
- حصول الهيئة في قياس جودة البيانات على أعلى نسبة في درجة التزام بشكل شهري تبلغ (100%).
- نجاح الهيئة في تحقيق نسبة 80.20% في تقييم الارتباط الوظيفي من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية .
- اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة.
- اعتماد اللائحة الإدارية الموحدة للهيئة.
- تطوير واعتماد سلم الرواتب الجديد.
- تسجيل جميع أصول الهيئة وإعادة التصنيف لموجودات الهيئة وأتمتة عملية ارجاع الأصناف.
- قامت الهيئة بإطلاق برنامج التحول لرفع فعاليتها وكفاءتها وتطوير قدراتها المؤسسية وتحسين بيئة العمل وفقاً لتوجهات وتطلعات القيادة الرشيدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

3/4/2 تطوير رأس المال البشري:

عدد المبتعثين والموفدين والخريجين للعام المالي 1444-1445هـ

تخرجت موظفة واحدة تم إيفادها في عام 2018م وحصلت على درجة الدكتوراة في تخصص الدراسات الإسلامية

الملتحقين بالبرامج التدريبية للعام المالي 1444-1445هـ:

البيانات	المستهدف	المتحقق	نسبة المتحقق للمستهدف
الدورات التدريبية	176	176	100%
الدورات المهنية	60	60	100%
الدورات الفنية	112	112	100%
أخرى	172	172	100%
المجموع	520	520	100%

4/4/2 النشاطات الاجتماعية والمؤتمرات والجوائز العالمية والمحلية التي حققتها الهيئة

حصلت الهيئة على العديد من الجوائز والمراكز المتقدمة منها:

- المستوى (الثالث) والأعلى في مستويات معايير المنظمة الدولية (AAA) لمعايير سهولة الوصول التقني لذوي الإعاقة من اتحاد الشبكة العالمية (W3C).
- نسبة (99.33%) في تقييم جاهزية موقع الهيئة الإلكتروني بحسب متطلبات مؤشرات الأمم المتحدة لتطور الحكومة الرقمية.
- موقع الهيئة الالكتروني ضمن أفضل (10) مواقع حكومية من حيث جودة المحتوى بحسب التقرير الصادر من هيئة الحكومة الرقمية للعام 2023م.
- مستوى (النضج المتميز) في قياس مؤشر البيانات الوظيفية لعام 2022م من بين (594) جهة حكومية وشبه حكومية.
- شهادة مواءمة (الفئة الذهبية) كبيئة عمل مساندة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- شهادة اعتماد البنية المؤسسية الوطنية، في المجال الاستراتيجي، ضمن فعاليات ملتقى الحكومة الرقمية 2023م.

5/4/2 بيانات الأجهزة الرقابية:

أعمال الهيئة الرقابية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان:

1/5/4/2

بلغ حضور جلسات المحاكمات (929) جلسة، لعدد (929) متهماً ، منهم (800) سعودي ، و (129) غير سعودي.

2/5/4/2

بلغ إجمالي عدد الشكاوى الواردة للهيئة (7958) شكوى، منها (5754) شكوى مقدّمة من الذكور، و(2204) شكوى مقدمة من الإناث، وبلغ عدد الشكاوى المقدمة من السعوديين (5301) شكوى، والشكاوى المقدمة من غير السعوديين (2657) شكوى، كما بلغ عدد الشكاوى المنجزة (5445) شكوى، والشكاوى التي لا تزال مفتوحة في انتظار رد الجهات الحكومية (744) شكوى، والشكاوى التي لا تزال تحت الدراسة (1769) شكوى.

م	الموضوع	أعداد الشكاوى بحسب الموضوع والمنطقة													
		الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	المنطقة الشرقية	القصيم	حائل	تبوك	الجوف	عسير	نجران	الحدود الشمالية	جازان	الإجمالي	النسبة
1	العدالة الجنائية	1524	1174	204	495	139	86	37	630	272	63	121	275	5020	63.1%
2	الهوية والجنسية	170	86	20	18	4	9	0	3	10	14	8	82	424	5.3%
3	العمل	103	53	16	19	4	11	6	6	5	14	3	6	246	3.1%
4	التعليم	55	28	9	5	0	8	1	8	4	3	3	5	129	1.6%
5	الصحة	74	43	10	13	4	2	3	13	5	1	5	21	193	2.4%
6	الرعاية الاجتماعية والمستوى المعيشي	85	74	24	9	3	9	6	14	9	3	15	22	273	3.4%
7	الحماية من العنف	191	221	41	47	9	28	28	29	41	29	14	25	703	8.8%
8	الحماية من الاتجار بالأشخاص	27	9	1	15	0	11	3	1	4	1	1	1	74	0.9%
9	الزواج وتكوين الأسرة	7	2	2	4	1	0	0	0	1	1	2	1	21	0.3%
10	اللجوء للقضاء	133	151	12	17	6	8	10	2	24	4	2	8	377	4.7%

م	الموضوع	أعداد الشكاوى بحسب الموضوع والمنطقة													
		الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	المنطقة الشرقية	القصيم	حائل	تبوك	الجوف	عسير	نجران	الحدود الشمالية	جازان	الإجمالي	النسبة
11	التملك	8	4	3	1	1	2		0	1	0	0	0	21	0.3%
12	البيئة	1	3	2	2	0	0	1	0	1	0	0	1	11	0.1%
13	المساواة وعدم التمييز	0	6	0	1	0	0	1	0	0	0	0	4	12	0.2%
14	أخرى	219	5	29	25	3	11	13	15	35	4	18	77	454	5.7%
الإجمالي		2597	1859	373	671	174	185	109	721	412	137	192	528	7958	100%
النسبة		32.6%	23.4%	4.7%	8.4%	2.2%	2.3%	1.4%	9.1%	5.2%	1.7%	2.4%	6.6%	100%	

رسم بياني يوضح أعداد الشكاوى حسب المنطقة

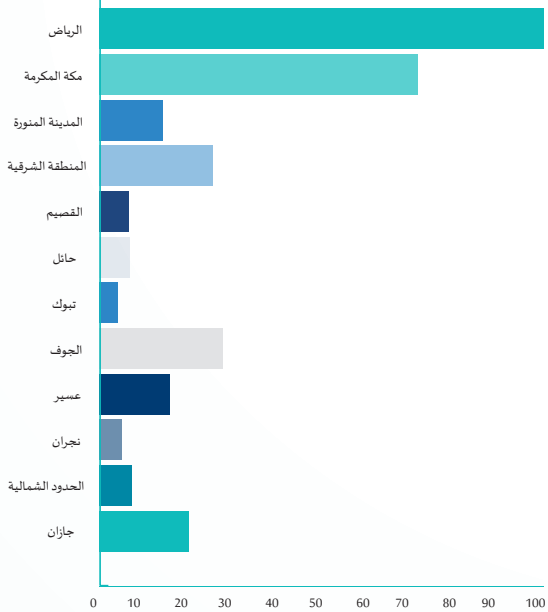

رسم بياني يوضح أعداد الشكاوى حسب الموضوع

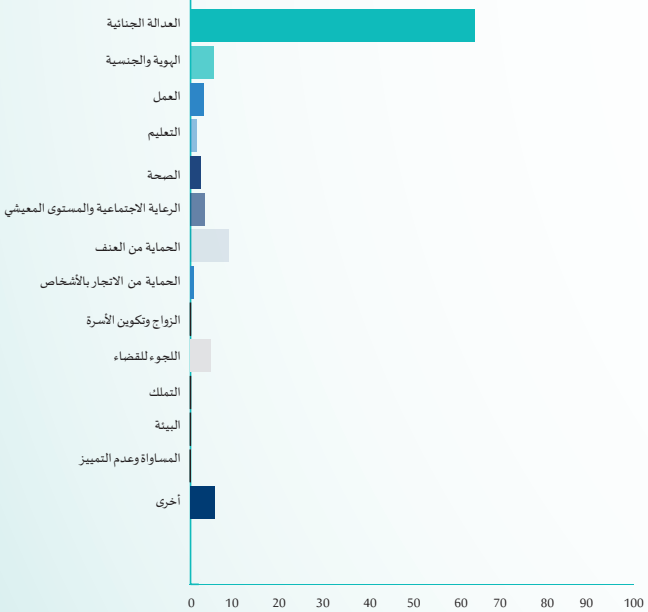

الموضوع	أعداد الشكاوى في المناطق بحسب الجنس													
	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	المنطقة الشرقية	القصيم	حائل	تبوك	الجوف	عسير	نجران	الحدود الشمالية	جازان	الإجمالي	النسبة
ذكر	1764	1339	247	512	140	111	53	630	330	95	148	385	5754	72.3%
النسبة	67.9%	72.1%	66.2%	76.3%	80.5%	60%	48.6%	87.4%	80.3%	69.3%	77.1%	72.9%	72.3%	
أنثى	833	520	126	159	34	74	56	91	82	42	44	143	2204	27.7%
النسبة	32.1%	27.9%	33.8%	23.7%	19.5%	40%	51.4%	12.6%	19.7%	30.7%	22.9%	27.1%	27.7%	
الإجمالي	2597	1859	373	671	174	185	109	721	412	137	192	528	7958	

رسم بياني يوضح أعداد الشكاوى حسب الجنس

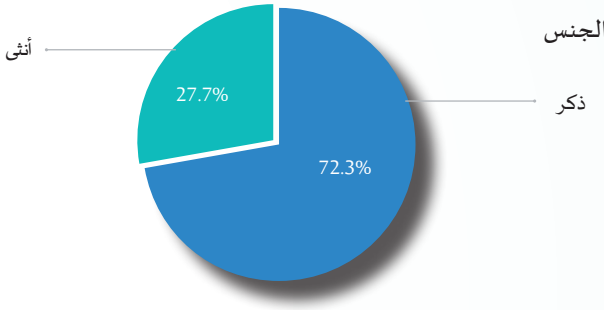

الموضوع	أعداد الشكاوى في المناطق بحسب الجنسية													
	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	المنطقة الشرقية	القصيم	حائل	تبوك	الجوف	عسير	نجران	الحدود الشمالية	جازان	الإجمالي	النسبة
سعوديون	1794	1062	231	447	112	149	91	641	242	82	177	273	5301	66.4%
النسبة	69%	57.1%	61.9%	66.6%	63.8%	80.5%	83.5	88.9%	58.7%	59.9%	92.2%	51.5%	66.6%	
غير سعوديين	803	797	142	224	62	36	18	80	170	55	15	255	2657	33.6%
النسبة	31%	42.9%	38.1%	33.4%	36.2%	19.5%	16.5%	11.1%	41.3%	40.1%	7.8%	48.5%	33.4%	
الإجمالي	2597	1859	373	671	174	185	109	721	412	137	192	528	7958	

رسم بياني يوضح أعداد الشكاوى حسب الجنسية

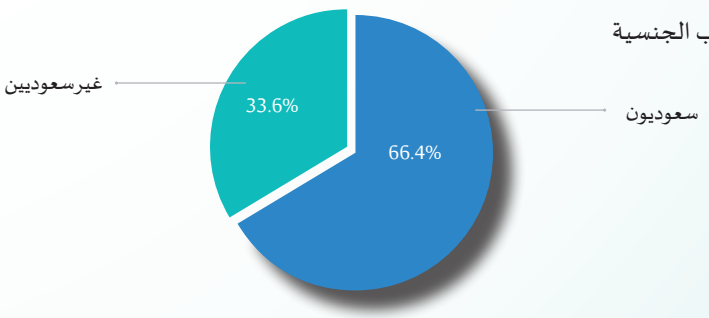

أعداد الشكاوى حسب حالة الشكوى		
حالة الشكوى	المجموع	النسبة
المنجزة	5445	68.4%
بانتظاررد الجهات المختصة	744	9.3%
تحت الدراسة	1769	22.2%
الإجمالي	7958	100%

رسم بياني يوضح أعداد الشكاوى حسب حالة الشكوى

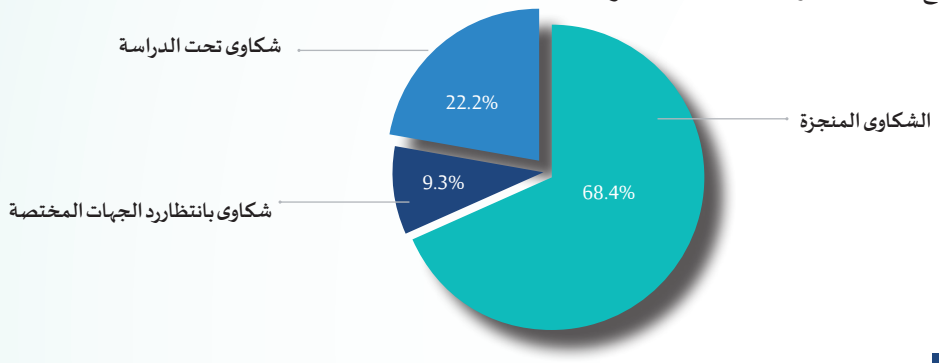

3/5/4/2

بلغ عدد الزيارات التفقدية التي قامت بها الهيئة (3549) زيارة جاءت كالتالي:

الزيارات التفقدية للجهات ذات العلاقة عدا السجون، ودور التوقيف		
جهة الزيارة	العدد	النسبة
جهات عدلية	6	1.8%
جهات صحية	42	12.6%
جهات تعليمية	16	4.8%
الدور المخصصة لسكن العمالة	21	6.3%
دور الإيواء	221	66.4%
أخرى	27	8.1%
المجموع	333	100%

الزيارات التفقدية للسجون ودور التوقيف		
جهة الزيارة	العدد	النسبة
سجون عامة	2129	66.2%
سجون المباحث العامة	206	6.4%
دور التوقيف	807	25.1%
دور الملاحظة الإجتماعية	41	1.3%
مؤسسات رعاية الفتيات	33	1%
المجموع	3216	100%

4/5/4/2

بلغ عدد الحالات المرصودة من قبل الهيئة (171) حالة، جاءت على النحو التالي:

الزيارات التفقدية للسجون ودور التوقيف		
الموضوع	الإجمالي	النسبة
العدالة الجنائية	96	56%
الهوية والجنسية	3	1,8%
العمل	4	2,3%
التعليم	1	0,6%
الصحة	20	11,1%
الرعاية الإجتماعية والمستوى المعيشي	14	8,2%
الحماية من العنف	8	5,3%
الحماية من الاتجار	6	3,5%
الزواج وتكوين الأسرة	1	0,6%
اللجوء للقضاء	2	1,2%
البيئة	1	0,6%
المساواة وعدم التمييز	2	1,2%
أخرى	13	7,6%
الإجمالي	171	100

2/5 الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها

الفرصة	العوامل المساعدة على تحقيقها
مواءمة التشريعات والممارسات مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان	تعزيز دور الهيئة في بناء الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الحكومية وتنفيذها بكفاءة وفاعلية ومتابعة أدائها.
تصميم مواصفات ومعايير لتقييم مدى انطباق المعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان على مباني ومرافق وخدمات المؤسسات الإصلاحية والعقابية ومراكز الاحتجاز ومراكز مؤسسات الرعاية والحماية وتفعيل أدوات رقابة هذه المعايير ورصدها والإلتزام بها.	
بناء مؤشر لقياس تجاوب الجهات الحكومية مع قضايا حقوق الإنسان	

3 نظرة عامة على الوضع الراهن للهيئة

3/1 الهيكل التنظيمي

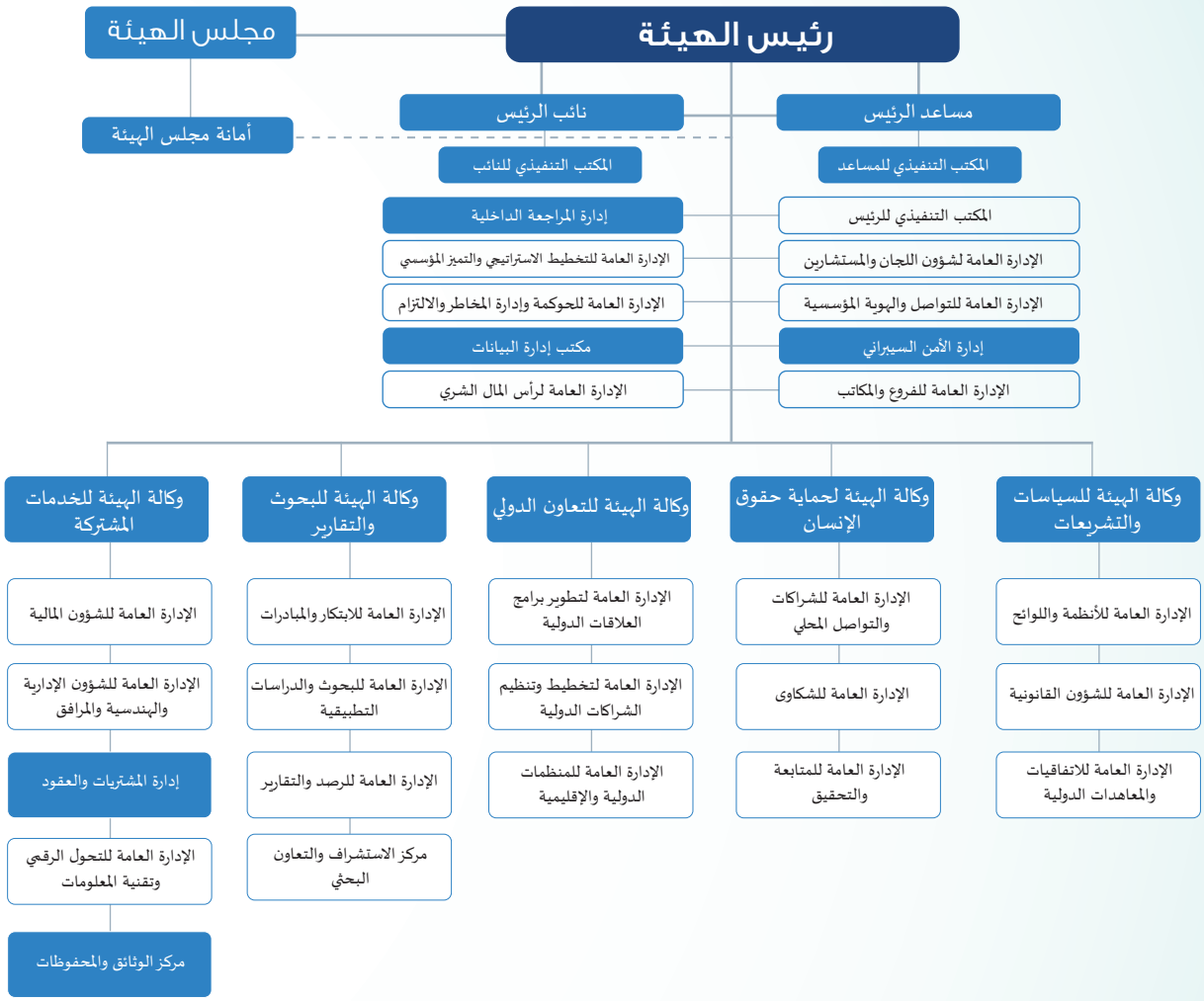

3/2 وضع القوى البشرية

الرسم البياني الخاص بالوضع الراهن للقوى البشرية للعام المالي 1444-1445هـ

مقارنة توطين وجنس القوى العاملة بين السنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة

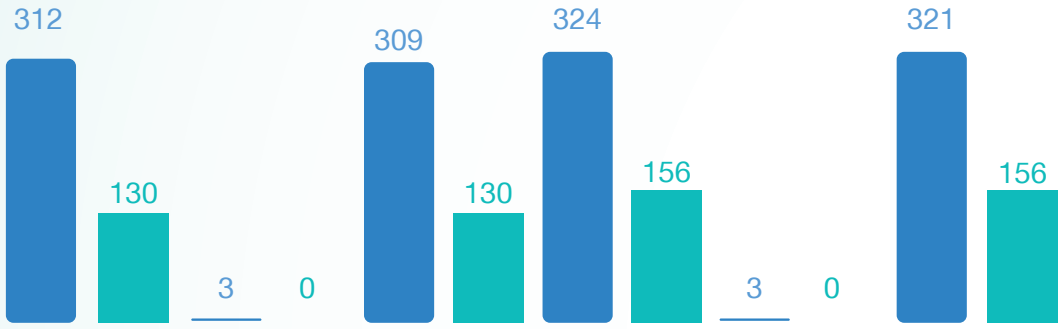

	المجموع في نهاية السنة المالية السابقة	غير سعودي	سعودي	المجموع في نهاية السنة المالية الحالية	غير سعودي	سعودي
أنثى	130	0	130	156	0	156
ذكور	312	3	309	324	3	321

3/3 اعتمادات الميزانية

الأبواب		المعتمد في الميزانية	المنصرف الفعلي من المعتمد	الوفر (المتبقي)	نسبة المنصرف الفعلي إلى المعتمد في الميزانية (%)
رقم الباب	نوع الباب				
الأول	تعويضات العاملين	143,812,919.30	143,722,615.99	90,303.31	99.94%
الثاني	السلع والخدمات	85,842,443	84,405,123.55	1,342,246.22	98.33%
الثامن	مصروفات أُخرى	55,808.74	0	55,808.74	0%
-	الأصول غير المالية	3,024,636	3,024,619.70	16.30	100%
المجموع		232.735,807,04	231,152,359,24	1,488,374,57	99.32%

4 الخاتمة

تمكنت الهيئة خلال العام 2023م من تحقيق عددًا من الأهداف في إطار عملها المتمثل في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، ومعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها، حيث رصد التقرير ما واجهته الهيئة من صعوبات، وما تراه من مقترحات لتفعيل دورها، تحقيقًا لمتطلبات المادة (29) من نظام مجلس الوزراء، والفقرة العاشرة من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة.

وقد ساعدت الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي تبنتها المملكة بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، الهيئة على تحقيق العديد من المنجزات خلال العام 2023م، مما مهد لها سبل التعاون والشراكة والتواصل مع مختلف الجهات لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتنمية الوعي بها، ومراقبة تطبيق معاييرها، وتحديث وإعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة، والعمل على التحول الرقمي لجميع أعمالها وتنمية رأسمالها البشري، وإصدار أُطر تنظم إدارة المخاطر، وتطوير السياسات والإجراءات.

ومضت الهيئة في تحقيق أهدافها وتطلعاتها بحسب خطتها المرسومة للعام المقبل، في ظل الدعم اللامحدود لحقوق الإنسان بشكل عام، والهيئة بشكل خاص من لدن القيادة الرشيدة" وفقها الله". وتسعى الهيئة إلى استغلال كافة الفرص المتاحة لدعم توجه المملكة الخاص بحقوق الإنسان.

وختامًا يسر مجلس الهيئة أن يرفع هذا التقرير إلى المقام السامي الكريم، كما يسره أن يرفع شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله- لدعمهما المستمر لحقوق الإنسان، وما تحقق في هذا العهد الزاهر من إصلاحات ومنجزات، وهو ما يؤكد حرص قيادة المملكة على كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وهو حرصٌ لا يهدف إلى الوقوف عند حد الالتزامات، بل يسعى من خلال التوجيهات الحكيمة، والإشراف الفاعل والمستمر إلى الوصول إلى أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان.

5 الملاحق

تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (207) وتاريخ 1426/8/8هـ، والمعدّل بقرار مجلس الوزراء رقم (237) وتاريخ 1437/6/5هـ، والمعدّل بقرار مجلس الوزراء رقم (620) وتاريخ 1444/9/6هـ

المادة الأولى:

ترتبط الهيئة مباشرة بالملك، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. وتكون هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

المادة الثانية:

تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية ويكون لها الاستقلال التام في ممارسة مهماتها المنصوص عليها في هذا التنظيم، ويكون مقرها الرئيس مدينة الرياض، ويجوز لها فتح فروع وإنشاء مكاتب في مناطق المملكة.

المادة الثالثة:

يكون للهيئة رئيس يعين بأمر ملكي بمرتبة وزير، ونائب ومساعد يعينان بأمر ملكي بالمرتبة الممتازة.

المادة الرابعة:

يكون للهيئة مجلس يسمى (مجلس الهيئة) يشكل على النحو الآتي:

أ -رئيس الهيئة رئيساً

ب -نائب رئيس الهيئة نائباً للرئيس

ج- مساعد رئيس الهيئة. عضواً

د -ثمانية عشر عضواً على الأقل، يعينون بأمر من الملك، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويكونون مؤهلين تأهيلا عالياً في الشريعة أو القانون أو العلوم السياسية أو التربوية، ومشهوداً لهم بالنزاهة والكفاية والخبرة في ميدان حقوق الإنسان، ومتفرغين للعمل فيها خلال مدة العضوية.

هـ -ستة أعضاء على الأقل غير متفرغين، يعينون بأمر من الملك، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويكونون معروفين باهتمامهم في ميدان حقوق الإنسان، ولهؤلاء الأعضاء حق حضور الاجتماعات دون أن يكون لهم حق التصويت.

المادة الخامسة:

مجلس الهيئة هو السلطة المهيمنة على شؤون الهيئة وتصريف أمورها، ويتخذ جميع السبل اللازمة لتحقيق أغراضها في حدود هذا التنظيم، وله على وجه الخصوص ما يلي:

1. التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية، للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة والتي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن.

2. إبداء الرأي في مشروعات الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومراجعة الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها وفقاً للإجراءات النظامية.

3. متابعة الجهات الحكومية لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة، والتأكد من اتخاذ تلك الجهات الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

4. إبداء الرأي في الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فيما يتعلق بانضمام المملكة إليها، أو الأحكام الواردة فيها.

5. الموافقة على تقارير المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان، ورفع ما يلزم منها من قبل رئيس الهيئة إلى الملك.

6. زيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص، ورفع تقارير عنها إلى الملك

7. تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظامية في شأنها

8. وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها، وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها.

9. الموافقة على إصدار النشرات والمجلات والمطبوعات، المتصلة بأهداف الهيئة واختصاصاتها.

10. الموافقة على التقرير السنوي عن أعمال الهيئة والتقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في المملكة، ورفعهما إلى الملك.

11. الموافقة على مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامي ورفعهما إلى الملك بحسب الإجراءات النظامية.

12. التعاون مع الجمعيات والمنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان بما يحقق أهداف الهيئة وتنمية علاقاتها.

13. الموافقة على عقد المؤتمرات والندوات الداخلية والدولية في مسائل حقوق الإنسان، والمشاركة فيها، وفقاً للإجراءات النظامية في هذا الشأن.

14. الموافقة على إقامة الدعاوى والرد عليها فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

15. إقرار اللوائح الإدارية والمالية، وحقوق أعضاء مجلس الهيئة والمتعاونين معها ومزاياهم.

16. تكليف أعضاء مجلس الهيئة أو بعضهم المعينين وفقاً للفقرة (د) من المادة (الرابعة) من هذا التنظيم بالإشراف على إدارات الهيئة المختلفة.

17. إنشاء إدارات أخرى، يرى المجلس ضرورة وجودها.

18. تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين الأعضاء أو من غيرهم لأداء مهمات معينة تدخل في اختصاص المجلس.

المادة السادسة:

لمجلس الهيئة دعوة ممثلين من الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والمؤسسات الأهلية عند دراسة الموضوعات ذات العلاقة بهذه الجهات.

المادة السابعة:

يجتمع مجلس الهيئة مرة كل شهر على الأقل، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسه أو نائبه، أو بطلب من ثلث أعضائه؛ ولا يعد الاجتماع نظامياً إلا إذا حضره أغلبية أعضاء مجلس الهيئة، بمن فيهم الرئيس أو نائبه.

المادة الثامنة:

يصدر مجلس الهيئة قراراته وتوصياته بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين الذين لهم حق التصويت؛ وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

المادة التاسعة:

يتولى الرئيس إدارة الهيئة وتمثيلها والعمل على تسيير عملها وفق اختصاصاتها ومهماتها ويشرف على حسن سير عملها، وله في سبيل ذلك اتخاذ ما يلي:

1. الإشراف على إعداد اللوائح الإدارية والمالية التي تسير عليها الهيئة تمهيداً لإحالتها إلى مجلس الهيئة

2. اعتماد الإجراءات المالية وفق الأنظمة واللوائح المقررة في هذا الشأن.

3. الإشراف على سير العمل في الهيئة من خلال اللوائح المعتمدة.

4. الإشراف على إعداد التقرير السنوي عن أعمال الهيئة، والتقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في المملكة، تمهيداً لإحالتهما إلى مجلس الهيئة.

5. الإشراف على إعداد مشروع الميزانية السنوية للهيئة، وحسابها الختامي، تمهيداً لإحالتهما إلى مجلس الهيئة.

6. تمثيل الهيئة لدى الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات الأخرى ذات العلاقة داخل المملكة وخارجها.

7. رفع تقارير المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان إلى الملك، بعد موافقة مجلس الهيئة عليها، وذلك وفقاً لما ورد في الفقرة (5) من المادة (الخامسة) من هذا التنظيم.

المادة العاشرة:

يتولى نائب رئيس الهيئة ومساعد الرئيس معاونة الرئيس في حضوره، وفقاً لما يحدده الرئيس من صلاحيات لهما، ويتولى نائب الرئيس عمل الرئيس عند غيابه.

المادة الحادية عشرة:

تتكون الهيئة من الإدارات التالية:

أ -إدارة الشؤون القانونية والدراسات والبحوث:

وتكون مهماتها تقديم الاستشارات الشرعية والنظامية المقارنة، فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، وما يحيله إليها مجلس الهيئة أو رئيسها، وكذلك الإسهام في إعداد تقارير المملكة الدورية المترتبة على انضمامها إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإعداد الرد على الدعاوى في مسائل حقوق الإنسان أو إقامتها.

ب -إدارة المنظمات والعلاقات الدولية:

وتكون مهماتها التنسيق مع المنظمات الدولية المختصة بمسائل حقوق الإنسان، الحكومية، وغير الحكومية، والمؤسسات المعنية بذلك، ومتابعة قضايا السعوديين الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك خارج المملكة.

ج -إدارة تلقي الشكاوى:

وتكون مهماتها استقبال الشكاوى، من الأفراد والمؤسسات والمنظمات وغيرها، في مسائل حقوق الإنسان، والتحقق من صحتها، وذلك تمهيداً لإحالتها إلى الإدارة المعنية في الهيئة.

د -إدارة المتابعة والتحقيق:

وتكون مهماتها متابعة أي شكوى حتى الوصول إلى حلها، وزيارة السجون ودور التوقيف، وفقَ ما يقدره مجلس الهيئة في هذا الخصوص دون إذن من جهة الاختصاص، والتحقيق فيما يتطلب التحقيق فيه من مخالفات في مسائل حقوق الإنسان، ورفع النتائج إلى مجلس الهيئة.

هـ -إدارة العلاقات العامة:

وتكون مهماتها التنسيق بين الإدارات المعنية في الهيئة، وما يحيله إليها مجلس الهيئة أو رئيسها من طلبات في هذا الشأن، ومتابعة ما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والإسهام في الترتيبات عند إقامة المؤتمرات والندوات ذات العلاقة.

و -إدارة الشؤون المالية والإدارية:

وتكون مهماتها متابعة شؤون منسوبي الهيئة، وما يتعلق بميزانيتها، وممتلكاتها، وما يكفل تسيير عملها.

المادة الثانية عشرة:

ينشأ مركز للنشر والإعلام والتوثيق والترجمة في مجال حقوق الإنسان، ويديره أحد أعضاء مجلس الهيئة المتفرغين بناءً على ترشيح من رئيس الهيئة. ويهدف هذا المركز إلى الإسهام في نشر المبادئ والمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتأصيل ثقافتها، وإقامة علاقات التعاون مع الهيئات الدولية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة من أجل النهوض بحقوق الإنسان.

وللمركز على وجه الخصوص المهمات الآتية:

1. الإشراف على تنظيم المؤتمرات والندوات التي تعقد في المملكة حول حقوق الإنسان.

2. نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومن ذلك إجراء الدراسات المقارنة بين الشريعة الإسلامية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتوعية المواطنين، والاستعانة بالمؤسسات والأجهزة المختصة بشؤون التعليم والإعلام والثقافة.

3. إعداد النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف الهيئة واختصاصاتها.

4. إعداد التقرير السنوي عن أعمال الهيئة تمهيداً لإحالته إلى مجلس الهيئة.

5. تنظيم دورات خاصة في المملكة للتوعية في مجال حقوق الإنسان لمنسوبي الجهات المعنية بحقوق الإنسان وغيرهم من المهتمين بهذا المجال.

6. توثيق جميع ما يتعلق بحقوق الإنسان والترجمة من اللغة العربية وإليها.

المادة الثالثة عشرة:

تكون إدارات حقوق الإنسان وأقسامها في الوزارات أو المصالح الحكومية ذات العلاقة ضابط اتصال للهيئة.

المادة الرابعة عشرة:

للهيئة أن تستعين -بحسب حاجتها -بعدد كافٍ من الخبراء والمختصين والعاملين المؤهلين لأداء مهماتها المنصوص عليها في هذا التنظيم.

المادة الخامسة عشرة:

فيما عدا الرئيس ونائبه ومساعد الرئيس، يخضع موظفو الهيئة لنظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية

المادة السادسة عشرة:

يجب على أجهزة الدولة تزويد الهيئة بما تطلبه من بيانات أو معلومات تتصل بأعمالها، وذلك لأداء مهماتها المنوطة بها.

المادة السابعة عشرة:

1. يكون للهيئة ميزانية مستقلة تعد وتصدر وفقاً لترتيبات إصدار الميزانية العامة للدولة، ويصرف منها وفقاً لتعليمات ميزانية الدولة، وتتكون أموال الهيئة من:

أ - الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة.

ب - الدخل الذي تحققه الهيئة من ممارسة النشاطات التي تدخل ضمن اختصاصاتها.

ج - الهبات والإعانات والمنح والوصايا التي تقبلها الهيئة وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس الهيئة.

د - الموارد الأخرى التي يقرر مجلس الهيئة إضافتها إلى أموال الهيئة.

2. تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي مع نهايتها، واستثناءً من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للهيئة من تاريخ نفاذ هذا التنظيم.

المادة الثامنة عشرة:

ترفع الهيئة حسابها الختامي إلى الملك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية للتوجيه بما يراه في شأنه.

المادة التاسعة عشرة:

ينشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد ستين يوماً من تاريخ نشره.

هيئة حقوق الإنسان
Human Rights Commission

هيئة حقوق الإنسان

Human Rights Commission

hrc.gov.sa
hrcsaudi